مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الأربعاء 26 يوليو 2023

ذا كونفرزيشن: مصر وإثيوبيا تعملان أخيرًا على صفقة مياه - ماذا يعني ذلك لدول نهر النيل الأخرى؟

(ترجمات . ذا كونفرزيشن)

نشر موقع «ذا كونفرزيشن» الأسترالي مقالًا للباحث جون موكوم مباك، أستاذ بجامعة ويبر ستيت، يستعرض فيه تأثيرات توصل مصر وإثوبيا لاتفاق بشأن سد النهضة إن وجدت على دول النيل المجاورة.

في ضوء اتفاق مصر وإثيوبيا أخيرًا على إبرام «اتفاق مقبول للطرفين» بشأن سد النهضة في غضون أربعة أشهر، وذلك بعد سنوات من الخلاف الدبلوماسي المحتدم بين البلدين والذي كاد أن يخرج عن السيطرة في بعض الأحيان، يجيب الكاتب في تقريره عن أربع أسئلة رئيسة مطروحة.

سياق الصراع الحالي

وفي معرض إجابته عن السؤال الأول حول سياق الصراع الحالي، يقول الكاتب إن إثيوبيا، التي توفر مرتفعاتها أكثر من 85٪ من المياه التي تتدفق إلى النيل، جادلت لفترة طويلة بأن لها الحق بموجب القانون الدولي في إدارة الموارد داخل حدودها من أجل تنميتها الوطنية. وترى في «النيل هبة من االله» أعطيت للإثيوبيين لاستخدامها في تنميتهم.

بدورها ترى مصر، التي تعتمد على النيل في أكثر من 90٪ من مياهها العذبة، أن السد الإثيوبي يمثل تهديدًا لأمنها المائي ووجودها كشعب.

وأدى قرار أديس أبابا بالبدء في بناء السد على النيل الأزرق في عام 2011 إلى تفاقم العلاقة المتدهورة بالفعل بين إثيوبيا وجيرانها في اتجاه مجرى النهر، مصر والسودان، بشأن الوصول إلى مياه النيل. وبعد فشل الجهود الدبلوماسية المصرية في وقف البناء، أعادت القاهرة توجيه طاقاتها لتأمين اتفاقية ملزمة قانونًا لملء السد وتشغيله.

لكن لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق مقبول للبلدين لملء وتشغيل السد.

في أغسطس 2020، بدأت أديس أبابا في ملء خزان السد. وتكررت هذه العملية في عامي 2021 و 2022.

في عام 2023، أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد أن البلاد ستؤجل الملء الرابع حتى سبتمبر «لتخفيف مخاوف دول الجوار».

إن ملء خزان السد بشكل خاص، وتشغيله بشكل عام، هي قضايا يجب على الدول الثلاث حلها، على الأرجح من خلال اتفاقية أو معاهدة ملزمة قانونًا.

في فبراير 2022، بدأ السد الإثيوبي في إنتاج الكهرباء. وزعم المصريون أن أديس أبابا «تنتهك التزاماتها بموجب إعلان المبادئ لعام 2015» وتعرض «المصالح المائية» المصرية للخطر.

النقاط الشائكة

وحول النقاط الشائكة الرئيسة في المحادثات، يوضح الكاتب أن من الضروري أن يتعامل الاتفاق صراحة مع القضايا المهمة لمصر وإثيوبيا والسودان. وأهمها حقوق مصر والسودان المكتسبة تاريخيًا في مياه النيل. وقد مُنحت تلك الحقوق بموجب المعاهدة الأنجلو-مصرية لعام 1929 والاتفاقية الثنائية لعام 1959 بين مصر والسودان (معاهدة النيل لعام 1959). ومنحت المعاهدتان 66٪ من مياه النيل لمصر، و 22٪ للسودان و 12٪ لحساب التسرب والتبخر. وكذلك مُنحت مصر حق النقض على جميع مشاريع البناء على نهر النيل وروافده.

وأصبحت هذه الحقوق تُعرف باسم حقوق مصر والسودان المكتسبة. لقد كانت النقطة الشائكة الرئيسة في الجهود المبذولة لإبرام معاهدة بين جميع دول نهر النيل الـ 11 لتخصيص مياه النيل، وكذلك بين مصر وإثيوبيا والسودان بشأن السد الإثيوبي.

وفي حين أن إثيوبيا ودول النهر الأخرى ترى هاتين المعاهدتين على أنهما مفارقات تاريخية استعمارية لا علاقة لها بواقع النيل الحديث، تصر مصر والسودان على أنهما ملزمتان.

تأثير الاتفاق

وفيما يتعلق بتأثير الأختراق الأخير على اتفاقيات حوض النيل الأخرى، يلفت الكاتب إلى أن هذا التأثير سيعتمد على نوع الاتفاق الذي سيتوصلون إليه، مفترضًا أن كل من مصر والسودان يوافقان على التخلي عن الحقوق الممنوحة بموجب معاهدتي 1929 و 1959. ويمكنهم بعد ذلك الدخول في مفاوضات مع إثيوبيا لإبرام معاهدة جديدة تخلق حقوقًا لجميع الدول الثلاث.

ويمكن أن توفر مثل هذه المعاهدة الدافع لجميع دول حوض النيل الـ 11 للعودة إلى الاتفاقية الإطارية التعاونية، والتي من المتوقع أن توفر إطارًا قانونيًا لإدارة مياه نهر النيل على أساس الاستخدام العادل والمعقول للمياه. وكانت الاتفاقية الإطارية في طي النسيان منذ أن رفضتها مصر والسودان.

تعتبر دول حوض النيل الأخرى هذه المعاهدات التي تعود إلى الحقبة الاستعمارية انتهاكًا لمبادئ القانون الدولي، وانتهاكًا لرؤية مبادرة حوض النيل.

ادعاءات تهدد الوضع الراهن

ويتطرق الكاتب إلى الادعاءات الأخرى التي تهدد الوضع الراهن، فيقول إن مصر تخشى أنه إذا سُمح لأديس أبابا بملء الخزان دون اتفاق ملزم قانونًا، فقد تتخذ دول حوض النيل الأخرى أيضًا إجراءات أحادية الجانب. قد يضر ذلك بأمن المياه في مصر وقدرتها على السيطرة على المشاريع على نهر النيل وروافده.

ثم هناك مسألة كيفية إدارة القضايا المتعلقة بتغير المناخ، مثل فترات الجفاف والفيضانات. ويعني وجود السد أن تعاون أديس أبابا سيكون مطلوبًا. في أوقات الجفاف، على سبيل المثال، من المتوقع أن يطلق السد الإثيوبي بعض المياه لمساعدة مصر والسودان على التعامل مع هذه الفترة.

وأضاف الكاتب أن حق إثيوبيا في الحصول على المياه لأغراض الزراعة واستهلاك الأسر المعيشية مسألة لم تتفق عليها البلدان الثلاثة بعد.

وتشعر مصر والسودان بالقلق من الضرر الذي قد يلحق بهما من الأنشطة المنبثقة عن المنبع. ولا تزال مصر مصرة على أن السد سيضر بإمدادات المياه ويهدد التنمية المحلية.

لكن يبدو أن المسؤولين السودانيين غيروا تقييمهم لتأثير السد. وهم يرون الآن أنه منظم محتمل للفيضانات الموسمية ومزود للطاقة النظيفة.

وينبغي دراسة هذه المسائل دراسة مستفيضة أثناء المفاوضات. وينبغي للبلدان الثلاثة أن تعتمد معاهدة أو اتفاقا يكون مقبولا ومفيدا لجميع الأطراف.

على مر السنين، كافحت الدول الثلاث للوصول إلى دلالات ملموسة لمصطلحات مثل «الضرر الكبير» و «الاستخدام العادل والمعقول». وينبغي أن تحدد المعاهدة النهائية تلك المصطلحات بدقة. كما ينبغي أن تنشئ آلية للوساطة، والتي يمكن أن تشمل إحالة بعض المسائل المحددة إلى محكمة العدل الدولية لحلها.

معهد واشنطن: هل أنقذ الاتحاد الأوروبي قيس سعيد في تونس؟

(ترجمات . معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى)

نشر معهد واشنطن تحليلًا للكاتبين سابينا هينيبرج وبن فيشمان يستعرضان فيه تداعيات توقيع مذكرة تفاهم بين الاتحاد الأوروبي وتونس حول عدد من القضايا من أبرزها الهجرة وما تشكله من مخاطر إدامة المشاكل الاقتصادية لتونس والسماح لها بتجاوز الإصلاحات الأساسية وتفاقم وضع المهاجرين.

ويستهل الكاتبان تحليلهما بالإشارة إلى أن الاتحاد الوروبي وقع في 16 يوليو مذكرة تفاهم مع تونس تتعهد في الأساس بتقديم الدعم الاقتصادي مقابل الحد من الهجرة عبر البحر المتوسط. ومع ذلك، بغض النظر عن الفوائد المحتملة لكلا الجانبين، توفر الصفقة أيضًا اعترافًا فعليًا بقيادة الرئيس التونسي قيس سعيد المناهضة للديمقراطية وتضفي الشرعية على جهوده المستمرة لتوطيد السلطة.

الهجرة فوق الديمقراطية؟

ويشير التحليل إلى ان مذكرة التفاهم الجديدة تتناول مجموعة متنوعة من القضايا، بما في ذلك الروابط بين الشعوب، والطاقة الخضراء، والتجارة، ودعم الاقتصاد الكلي، و - الأهم من منظور أوروبا - الهجرة. وبرفقة رئيس الوزراء الإيطالي جيورجيا ميلوني ورئيس الوزراء الهولندي مارك روته، وقعت رئيسة الاتحاد الأوروبي أورسولا فون دير لاين الاتفاقية مع قيس سعيد قبل الذكرى الثانية لقرارهِ حل البرلمان والبدء بشكل منهجي في السيطرة على فروع الحكومة الأخرى.

و من خلال تأييده علنًا والتأكيد على مخاوف الهجرة على جميع المشاكل الأخرى، أشار القادة الأوروبيون أيضًا إلى أنهم على استعداد للتغاضي عن تصريحات سعيد العنصرية وسوء معاملة الأفارقة جنوب الصحراء الذين يعيشون في تونس أو يمرون بها. وعلى سبيل المثال، قبل أسبوعين من توقيع مذكرة التفاهم، اعتقلت قوات الأمن التونسية مئات المهاجرين الأفارقة في صفاقس ونقلتهم إلى مناطق حدودية صحراوية مع ليبيا والجزائر بدون إمدادات.

ولفت التحليل إلى أن انتخاب ميلوني وبعض قادة الاتحاد الأوروبي الآخرين جاء من خلال برامج مناهضة للهجرة ناجمة جزئيًا عن الزيادات الدورية في عدد الوافدين، مشيرًا إلى زيادة عدد المهاجرين، وخاصة من تونس، في الأعوام الأخيرة.

وردًا على هذا الارتفاع في أعداد المهاجرين، استضافت ميلوني عشرين دولة إقليمية لمؤتمر الهجرة في 23 يوليو، مع جلوس سعيد على يمينها مباشرة طوال الحدث. وكانت النتيجة الفورية الوحيدة للمؤتمر هي التعهد بمبلغ 100 مليون دولار من الإمارات العربية المتحدة لدعم مشاريع التنمية في الدول المتضررة من الهجرة.

في مذكرة التفاهم الجديدة، تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم 105 ملايين يورو كجزء من «ركيزة الهجرة» - وهي زيادة تقارب ثلاثة أضعاف في دعم الاتحاد الأوروبي لهذه القضية. وتهدف الأموال إلى المساعدة في إدارة الحدود (بشكل أساسي شراء المعدات والتدريب والدعم التقني) بالإضافة إلى مبادرة «شراكة المواهب» الجديدة لتعزيز الهجرة القانونية. وتشير مذكرة التفاهم صراحة إلى الجهود التعاونية لضمان عودة المواطنين التونسيين الذين سعوا إلى الهجرة غير القانونية إلى الاتحاد الأوروبي إلى ديارهم.

مراوغة صندوق النقد الدولي

في ديسمبر، انتقد سعيد برنامج صندوق النقد الدولي الذي تبلغ تكلفته 1.9 مليار دولار والذي تفاوضت عليه حكومته سابقًا، وسرعان ما أوقفه مجلس إدارة صندوق النقد الدولي مؤقتًا. وساهم فشل القادة المتعاقبين في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في تصاعد الأزمة الاقتصادية في البلاد. وتكافح الحكومة الآن لدفع ثمن بعض الواردات، مما أدى إلى نقص في السلع الأساسية، بينما انخفضت الاحتياطيات الأجنبية إلى عتبة التسعين يومًا الحرجة.

وأوضح الكاتبان أن النقاط الشائكة الأساسية لسعيد في برنامج صندوق النقد الدولي تتمثل في إزالته الإلزامية لدعم الوقود والغذاء وإعادة الهيكلة المحتملة للشركات المملوكة للدولة. ووفقًا لصندوق النقد الدولي، تمثل الإعانات الحكومية حوالي 7.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتونس، بينما تمثل ديون الشركات المملوكة للدولة حوالي 40 في المائة.

وكانت فاتورة الأجور العامة بمثابة استنزاف هائل آخر للاقتصاد، حيث شكلت حوالي 17.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. في سبتمبر الماضي، وافق الاتحاد العام التونسي القوي للشغل على زيادة الأجور السنوية بنسبة 3.5 في المائة للعاملين في القطاع العام كجزء من خطة الإصلاح الأصلية للحكومة، ويواصل مقاومة تخفيضات الدعم وإصلاح الشركات المملوكة للدولة.

في الآونة الأخيرة، كان ميلوني يضغط على صندوق النقد الدولي لتخفيف شروط القروض، لا سيما بشأن القضية الرئيسة لإصلاح الدعم. ويبدو أن الولايات المتحدة قد تنازلت عن هذه النقطة. في 12 يونيو - بعد يوم واحد من زيارة فون دير لاين وميلوني لتونس العاصمة، وبعد اجتماع مباشر مع نظيرهم الإيطالي - شجع وزير الخارجية أنتوني بلينكين تونس على مراجعة خطتها للإصلاح.

ويراهن سعيد أيضًا على الدعم من دول الخليج العربي. في 20 يوليو، وقع وزيرا المالية التونسي والسعودي اتفاقية تلزم الرياض بتقديم 100 مليون دولار في شكل دعم مباشر للميزانية و 400 مليون دولار في شكل قروض. وفي غضون ذلك، سافر وزير الخارجية التونسي إلى الإمارات والكويت، مما يشير إلى أن تمويلًا خليجيًا إضافيًا قد يتبعه. وإذا تمكن سعيد من جمع أموال كافية من هؤلاء الشركاء، فقد يكون قادرًا على التمسك

اقتصاديًا دون اللجوء إلى صندوق النقد الدولي - أو على الأقل الحد مما يحتاجه من صندوق النقد الدولي، وبالتالي ما يجب عليه التنازل عنه. كما أن الزيادة في عائدات السياحة منذ جائحة كوفيد ستمنحه مساحة للتنفس.

العوامل السياسية والاجتماعية

ويضيف الكاتبان أنه ورغم أن شعبية سعيد في الداخل ربما تضاءلت إلى حد ما خلال العامين الماضيين، إلا أن حملاته على المعارضين السياسيين والمهاجرين لا يبدو أنها هزتها بشكل كبير. وعلى العكس من ذلك، لا يزال عديد من التونسيين ينظرون إليه على أنه قادر بشكل فريد على التلاعب بالقادة الغربيين في أموال واعدة دون الحاجة إلى إصلاحات مؤلمة.

علاوة على ذلك، يبدو أن الكثيرين يقدرون أن خطابه حول الهجرة يركز على الحفاظ على «السيادة» - من خلال إخبار المسؤولين الأوروبيين أن تونس «لن تكون حرس حدود لأي دولة أخرى» إلى اتهام المنتقدين بنشر «الأكاذيب» و «الأخبار الكاذبة».

تشير مذكرة التفاهم الجديدة بين تونس وأوروبا إلى احترام حقوق الإنسان فيما يتعلق بالمهاجرين. ومع ذلك، لا يوجد ما يشير إلى أن الظروف الفعلية للمهاجرين ستتحسن نتيجة للاتفاق. وعلى الرغم من وعد الاتحاد الأوروبي بدعم ضوابط الحدود التونسية، فإن الحكومة لديها قدرة محدودة على إدارة الهجرة غير الشرعية، وقد ركزت المساعدة الحدودية الأمريكية منذ فترة طويلة على قضايا مكافحة الإرهاب، وليس الهجرة. ويلوح في الأفق مثال اتفاق الاتحاد الأوروبي لعام 2017 مع ليبيا - بعد أن وافقت بروكسل على تعزيز قدرة خفر السواحل في البلاد، كانت إحدى النتائج هي سوء المعاملة الجسيم للمهاجرين في مراكز الاحتجاز الحكومية.

تونس كمشكلة أوروبا

ووفقًا للتحليل، ففي ضوء أن مذكرة التفاهم غير ملزمة ومستويات تمويلها غامضة، لا يزال أمام واشنطون فرصة لمناقشة هذه القضايا مع شركائها في الاتحاد الأوروبي وتطوير حلول أكثر فعالية. وقد يكون إلقاء مشاكل تونس على الأوروبيين أمرًا مغريًا - فهي بعد كل شيء أقرب إلى قضايا البحر المتوسط، وقد تسامحت إدارة بايدن حتى الآن مع ميول سعيد الاستبدادية. ومع ذلك، كما هو مكتوب، فإن مذكرة التفاهم لا تخاطر فقط بإدامة الأزمة الاقتصادية في تونس من خلال السماح للحكومة بتجاوز الإصلاحات الأساسية، بل إنها تهدد أيضًا بخلق كارثة إنسانية للمهاجرين الذين يتعثرون في تونس، أو يطردون إلى مخيمات حدودية صحراوية، أو غارقين في المزيد من مخططات الهجرة الأكثر خطورة. إن تزايد خطر عدم الاستقرار في البحر المتوسط ليس في مصلحة أمريكا، وفقًا للكاتبين.

وفي حين تسعى واشنطن إلى تحويل التمويل بعيدًا عن الدعم المباشر للحكومة التونسية، يجب على صانعي السياسات توجيه المساعدة إلى المجموعات الدولية التي تساعد المهاجرين وإلى مجموعات المجتمع المدني التي تركز على مواجهة المواقف المناهضة للمهاجرين. كما ينبغي لها أن تواصل دعم الإصلاحات اللازمة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين التدريجيين في تونس - وهي الوسيلة الوحيدة لوقف الهجرة إلى حد كبير على المدى الطويل. وللحفاظ على الآفاق المستقبلية للبلاد، ستحتاج واشنطن إلى أن توضح لشركاء الاتحاد الأوروبي الرئيسين أنه لا ينبغي لهم إعطاء سعيد شيكًا على بياض.

إلغاء حفل ترافيس سكوت في أهرامات الجيزة رسميًا، في جزء منه بسبب «القيم المجتمعية الأصيلة»

(ترجمات . فوربس)

قال موقع مجلة فوربس إن مصر ألغت رسميًا عرض ترافيس سكوت في أهرامات الجيزة المصرية يوم الجمعة، بعد معارضة من نقابة الموسيقيين المصريين وبيان من منظم الحفل أشار إلى «قضايا الإنتاج المعقدة» كسبب للإلغاء.

وفقًا لـ لايف نيشن ميدل إيست، التي أضافت في بيان أن المبالغ المستردة سترجع لحاملي التذاكر.

وقوبل الحفل بمقاومة من نقابة الموسيقيين المصرية، وهي كيان مسؤول عن إصدار تصاريح الحفل والموافقة عليها، والتي قالت في 18 يوليو إنها قررت إلغاء تصريح سكوت.

وقالت النقابة في بيان نُشر على نطاق واسع إن عرض سكوت كان سيتناقض مع «القيم والتقاليد المجتمعية الأصيلة» في مصر.

وبعد فترة وجيزة من إصدار بيان النقابة، قالت لايف نيشن ميدل إيست في تغريدة على تويتر إنه لم تكن هناك تغييرات في عرض سكوت في مصر وأن أي تقارير عكس ذلك كاذبة.

وتراوحت أسعار العرض من 129 دولارًا للتذاكر المتميزة إلى حوالي 210 دولارات لتذاكر كبار الشخصيات، وفقًا للأسعار التي لا تزال مدرجة من جانب لايف نيشن.

وقد تعرضت عروض سكوت للتدقيق من قبل، خاصة بعد وفاة 10 أشخاص في مهرجان أستروورلد لعام 2021 بسبب تدافع الجماهير. لم يوجه الاتهام إلى سكوت بشأن المأساة، حيث أعلن المدعي العام في تكساس أن هيئة المحلفين وجدت أنه «لا يوجد شخص بعينه مسؤول جنائيًا». ولا تزال الدعاوى المدنية المرتبطة بحادث أستروورلد معلقة. وقد رُفِع أكثر من 400 دعوى مدنية ضد سكوت ولايف نيشن ومنظمين آخرين منذ ذلك الحين.

الجارديان: السعودية تنفق 6 مليارات دولار على «الغسيل الرياضي»

(ترجمات . الجارديان)

كشفت صحيفة الجارديان في تقرير حصري إن المملكة العربية السعودية أنفقت ما لا يقل عن 6.3 مليار دولار (4.9 مليار جنيه إسترليني) في الصفقات الرياضية منذ أوائل عام 2021، أي أكثر من أربعة أضعاف المبلغ السابق الذي أنفقته على مدى ست سنوات، فيما وصفه النقاد بأنه محاولة لصرف الانتباه عن سجلها في مجال حقوق الإنسان.

مبالغ ضخمة

ووظفت السعودية المليارات من صندوق الاستثمار السعودي على مدار العامين ونصف العام الماضيين وفقًا لتحليل أجرته صحيفة الجارديان، إذ أنفقت على الرياضة بوتيرة غيّرت تمامًا لعبة الجولف الاحترافية وغيّرت سوق الانتقالات الدولية لكرة القدم.

وقدم نادي الهلال السعودي، الإثنين، عرضًا قياسيًا عالميًا لقائد المنتخب الفرنسي، كيليان مبابي، بقيمة 300 مليون يورو (259 مليون جنيه إسترليني)..

ولفتت الصحيفة البريطانية إلى أن الاستثمار البالغ 6.3 مليار دولار يعادل تقريبًا الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية الجبل الأسود أو دولة جزيرة بربادوس. ويقزم هذا المبلغ البيانات التي جمعتها مؤسسة جرانت ليبرتي قبل عامين، وتقدر أن السعودية أنفقت 1.5 مليار دولار في الفترة بين 2014 وأوائل 2021.

غسيل رياضي

وأشارت الصحيفة إلى أن الجماعات الحقوقية بما في ذلك جرانت ليبرتي ومنظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش تصف مثل هذا الإنفاق بـ «الغسيل الرياضي»، والذي يعني تمويل الأحداث الرياضية ذات الأسماء الكبيرة من أجل صرف الانتباه عن السجل السيئ في مجال حقوق الإنسان.

وقالت جرانت ليبرتي: «في السابق، رفضت الشخصيات الرياضية والعلامات التجارية عروض التعامل مع السعودية بسبب انتهاكاتها الموثقة جيدًا لحقوق الإنسان». وأضافت: «ومع ذلك، كان هناك تحول مقلق في الموقف الأخلاقي، ذلك أن الصفقات المربحة تُقبل الآن على الرغم من الانتهاكات المستمرة».

بعد مقتل الصحفي جمال خاشقجي عام 2018، نُبذت السعودية على نطاق واسع، وقامت عديد من الشركات الكبرى بسحب أو إيقاف استثماراتها في المملكة.

تحول النظرة

لكن، وحسب ما تستدرك الصحيفة، فقد شهد العامان الماضيان تحولًا في كيفية النظر إلى المملكة دوليًا. وسافر جو بايدن، الذي وعد ذات مرة بجعل السعودية «منبوذة» بسبب قتل خاشقجي، إلى المملكة العام الماضي، في وقام بتحية ولي العهد والزعيم الفعلي، محمد بن سلمان، بقبضة يد مثيرة للجدل.

قامت صحيفة الجارديان بتجميع وتحليل قائمة الاستثمارات التي اضطلع بها صندوق الاستثمار العام السعودي - أحد أكبر 10 صناديق ثروة سيادية في العالم بأصول تقدر بنحو 700 مليار دولار - بالإضافة إلى هيئات حكومية أخرى بما في ذلك هيئة السياحة، وكلها وقعت منذ عام 2021. ومن المحتمل أن يكون الرقم الإجمالي البالغ 6.3 مليار دولار أقل من المبلغ الحقيقي، إذ يشتهر صندوق الاستثمارات العامة بالغموض بشأن مواردها المالية، ولا يُعلن عن تفاصيل بعض الصفقات.

وأثار شراء نيوكاسل يونايتد في أكتوبر 2021 من جانب صندوق الاستثمارات العامة مقابل 391 مليون دولار مخاوف الجماعات الحقوقية، ولا سيما منظمة العفو الدولية، التي انتقدت النادي بعد أن أظهرت الصور المسربة تغييرات في مجموعته الخارجية لتتناسب مع ألوان المنتخب السعودي.

وقال فيليكس جاكنز من منظمة العفو الدولية إن الخيار «يكشف قوة الدولار السعودي وتصميم المملكة على غسيل وتبييض سجلها الوحشي والدموي في مجال حقوق الإنسان».

/ moasher

بعد عام، أعلن صندوق الاستثمارات العامة عن نيته إنفاق 2.3 مليار دولار على رعاية كرة القدم. وهذا يشمل استثمارات ضخمة غير محددة لشراء حصص الأغلبية في أربعة فرق كرة قدم سعودية. وأنفقت الأندية الأربعة ببذخ لجذب لاعبين من جميع أنحاء العالم، ولا سيما النصر، الذي تعاقد مع النجم كريستيانو رونالدو مقابل 200 مليون دولار سنويًا، مما يجعله الرياضي الأعلى أجرًا في العالم.

وتبع توقيع رونالدو الموسم الماضي مجموعة من النجوم والمدربين من بينهم كريم بنزيما من ريال مدريد ونجولو كانتي من تشيلسي وروبرتو فيرمينو من ليفربول ومدير أستون فيلا السابق ستيفن جيرارد.

وتفيد تقارير أن لاعب كرة القدم ليونيل ميسي يتقاضى ما يقدر بنحو 25 مليون دولار من هيئة السياحة السعودية مقابل ترويجه للبلاد، بما في ذلك النشر عن رحلات فخمة على وسائل التواصل الاجتماعي. وتلقى عرضًا من الهلال بقيمة 350 مليون جنيه إسترليني، لكنه اختار فريق إنتر ميامي الأمريكي.

في فبراير من هذا العام، أعلنت السعودية أنها ستستضيف كأس العالم للأندية 2023.

الاستثمار في لعبة الجولف

وأضافت الصحيفة أن صندوق الاستثمارات العامة قام أيضًا باستثمارات كبيرة أدت إلى قلب لعبة الجولف، والآن يجعل المملكة ربما القوة الأكثر نفوذًا في هذه الرياضة. في أكتوبر 2021، استثمر الصندوق ما يقدر بملياري دولار لإنشاء بطولة ليف للجولف، وهي بطولة كبرى.

وأثارت هذه الخطوة منافسة مريرة مع بطولة بي جي إيه، التي اتخذت إجراءات قانونية بدعوى أن المشروع الممول من السعودية كان يجذب اللاعبين لخرق التزاماتهم الحالية. واتهمت إحدى الدعاوى القضائية بطولة ليف السعودية بالانخراط في حملة لتوظيف مبالغ فلكية في محاولة لاستخدام لاعبي ليف ولعبة الجولف لغسيل وتبييض سمعتها فيما يتعلق بالفظائع الحقوقية في المملكة ولتعزيز مبادرات صندوق الاستثمار العام السعودي.

انتهى الخلاف بطريقة دراماتيكية مع استيلاء فعال على بطولة بي جي أيه لإنشاء تكتل للسيطرة على لعبة الجولف. ومن المقرر أن يترأس التكتل الجديد، ياسر الرميان.

أخبر مسؤول تنفيذي في بي جي إيه الكونجرس الأمريكي هذا الشهر أن صندوق الثروة السيادية سيستثمر نحو مليار دولار في الكيان الجديد. ويجري التحقيق في الصفقة من لجنة بمجلس الشيوخ الأمريكي.

تشمل بعض استثمارات المملكة الأخرى في لعبة الملاكمة ورياضات السيارات. هذا العام، صارع جيك بول، اليوتيوبر الذي تحول إلى ملاكم، تومي فيوري في الرياض مقابل مدفوعات قدرها 3.2 مليون دولار ومليوني دولار على التوالي، بالإضافة إلى حصة من إيرادات الدفع مقابل المشاهدة. كما دفعت المملكة ما يقدر بنحو 60 مليون دولار لاستضافة مباراة للوزن الثقيل بين أولكسندر أوسيك وأنتوني جوشوا في عام 2022.

في عام 2021، استثمر صندوق الاستثمارات العامة في رعاية شركة مكلارين جروب بقيمة 550 مليون دولار، وهي شركة مملوكة للبحرينيين مقرها في وكينج والتي تعد جزءًا رئيسا من فورمولا 1 من خلال تصنيعها لسيارات السباق.

ومع ذلك، فإن الرقم 6.3 مليار دولار لا يشمل 45-40 مليون دولار التي تنفقها شركة النفط العملاقة المملوكة للدولة أرامكو سنويًا لرعاية الفورمولا 1، أو العقود الأخرى الموقعة قبل 2021 مثل 65 مليون دولار لعقد سباق

/ moasher

الجائزة الكبرى السنوي في المملكة.

ويستثني الإجمالي أيضًا الإنفاق المكثف لصندوق الاستثمارات العامة في عالم الرياضات الإلكترونية، بما في ذلك استثمار بقيمة مليار دولار مؤخرًا في شركة ألعاب الفيديو إمبريسير جروب، والأحداث الرياضية حيث يكون مبلغ الرعاية غير معروف، مثل صفقة مدتها أربع سنوات في مارس 2021 بين مدينة نيوم المخطط لها على ساحل البحر الأحمر والاتحاد الآسيوي لكرة القدم.

واتصلت الصحيفة بالسفارة السعودية في واشنطن، التي ترد بشكل روتيني على الأسئلة المتعلقة بالمملكة، للتعليق.

/ moasher